



التوزيع: محدود
E/ESCWA/SD/1995/WG.1/8
٢٥ كانون الثاني / يناير ١٩٩٥
ARABIC
الأصل: بالعربية

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
اجتماع الخبراء الاقليمي للتحضير لمؤتمر الامم المتحدة
للمستوطنات البشرية "الموئل الثاني"
٢٣ - ٢٦ كانون الثاني / يناير ١٩٩٥
عمان - الاردن

مسودة التقرير والتوصيات

المحتويات

أولاً - تنظيم الاجتماع

- ألف - الاهداف
- باء - الأفتتاح
- جيم - الحضور
- دال - جدول الاعمال

ثانياً - مواضيع البحث والمناقشة

- ألف - محور واقع التحضر العربي واتجاهاته وآثاره على المستوطنات البشرية
- باء - محور الوضع الحالي للمأوى الملائم في المنطقة العربية
- جيم - محور تقييم ومراجعة سياسات وبرامج تنمية المستوطنات البشرية
- دال - التقارير الوطنية للموئل الثاني
- هاء - الاعلان العربي للمستوطنات البشرية

ثالثاً - لجان العمل

- ألف - لجنة التوصيات المتعلقة بسياسات التنمية المستديمة للمستوطنات البشرية
- باء - لجنة التوصيات المتعلقة بالتقارير الوطنية للموئل الثاني
- جيم - لجنة مراجعة مسودة الاعلان العربي للمستوطنات البشرية

رابعاً - التوصيات والتقارير النهائي

خامساً - المرفقات

- المرفق : ١ - قائمة باسماء المشاركين
- المرفق : ٢ - جدول الاعمال
- المرفق : ٣ - قائمة بالوثائق

أولاً - تنظيم الاجتماع

نظمت لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) عقد اجتماع الخبراء الاقليمي للتحضير لمؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية "الموئل الثاني"، بالتعاون مع مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية والامانة الفنية لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب في جامعة الدول العربية والمؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري والمكتب الاقليمي لبرنامج ادارة التنمية الحضرية في المنطقة العربية ومركز البيئة والتنمية للاقليم العربي واوروبا (سيداري)، في عمان / الاردن خلال الفترة من ٢٣ - ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

الف - الاهداف

تم تنظيم اجتماع الخبراء ضمن سياق العمليات التحضيرية الجارية على المستوى الاقليمي لمؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية "الموئل الثاني" الذي سيبحث موضوعين مركزيين هما:

- التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم أخذ في التحضر؛

- توفير المأوى للجميع؛

وذلك بهدف انجاز وتبني بيان عام للمبادئ والتعهدات وخطة عمل عالمية ذات صلة بذلك قادرة على توجيه الجهود الوطنية والدولية لتنمية المستوطنات البشرية.

ويعتبر اجتماع الخبراء الاقليمي منبراً لتبادل المعلومات ووجهات النظر المتعلقة بأهم قضايا التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وانجح الوسائل والآليات لتحقيقها، ومناقشة الاطار العام للاعلان العربي لتنمية المستوطنات البشرية والدراسات العلمية المعدة لهذا الغرض، بهدف صياغة مسودة للاعلان المذكور باعتباره اهم مدخلات المنطقة العربية في البيان العام للمبادئ والتعهدات وخطة العمل العالمية المشار اليهما سابقاً، بعد اقرارهما من الجهات المعنية على المستوى الاقليمي العربي.

وبشكل اكثر تحديداً يهدف هذا الاجتماع الى:

- ١- دراسة واقع التحضر العربي واتجاهاته المستقبلية وامتداداته المكانية وآثاره على المستوطنات البشرية.
- ٢- بحث الوضع الحالي للسكن الملائم في المنطقة العربية من حيث توافره وكلفته في الريف والحضر وعلى المستويين القطري والاقليمي.
- ٣- تقييم ومراجعة السياسات والبرامج ذات العلاقة بالتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية والخروج بالاقتراحات الموضوعية والتوصيات العملية المتعلقة بها.
- ٤- مناقشة الاطار العام للاعلان العربي للمستوطنات البشرية الذي اعنت مشروعه الاولي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وذلك بهدف تطويره

وصياغته بشكل مسودة اعلان عربي بشأن المستوطنات البشرية ليأتي معبراً عن الواقع والاولويات والتوجهات الاساسية للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في المنطقة العربية.

هذا علماً بأنه سوف يتم وضع مسودة الاعلان بشكلها النهائي بالتعاون بين الاسكوا والامانة العامة لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب، ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، ليتم عرضها على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها الثامنة عشر خلال شهر ايار/مايو القادم وكذلك على الاجتماع التحضيري العربي الثالث المتوقع عقده في شهر تشرين اول / اكتوبر ١٩٩٥ ومن ثم رفعها الى مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب لاعتمادها بشكلها النهائي خلال اجتماعات دورته الثالثة عشرة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥.

باء- الافتتاح

افتتح الاجتماع معالي الدكتور عبد الرزاق النسور، وزير الاشغال العامة والاسكان في المملكة الاردنية الهاشمية بكلمة القاها نيابة عنه المهندس يوسف حياصات، مدير عام المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري في المملكة الاردنية الهاشمية الذي رحب بالمشاركين ووجه الشكر الى الاسكوا لتنظيمها هذا الاجتماع التحضيري العربي المتعلق بمناقشة قضايا التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، ووضع مشروع الاعلان العربي للمستوطنات البشرية الذي سيتم النظر فيه في الاجتماع العربي التحضيري الثالث ومن ثم رفعه الى مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب. كما وجه معالي الوزير، الشكر الى مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية وللامانة الفنية لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب في جامعة الدول العربية، والمنظمات الاقليمية المعنية لمشاركتهم في تنظيمهم هذا الاجتماع. وطالب بضرورة ان يأخذ الاعلان العربي للمستوطنات البشرية بالاعتبار قيم التراث العربي الاسلامي في مختلف المجالات. ويحافظ على التراث الثقافي والمعماري للامة العربية، ويوجه مسيرة التنمية الشاملة وخاصة في المجال الاجتماعي، ويضع حلولاً عملية وجذرية لمشاكل التحضر السريع الذي تعاني منه مدننا والمتمثلة في البطالة والفقر والامن، ويستفيد من الادوار التي يمكن ان تلعبها مجموعات الشباب الفاعلة والنساء.

والقى الامين التنفيذي بالانابة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) الدكتورة ثريا احمد عبيد كلمة في الجلسة الافتتاحية القاها نيابة عنها السيد عقيل عقيل رحبت فيها بالمشاركين متمنية لهم نجاح اعمالهم لما يتميز به موضوع الاجتماع من اهمية متزايدة على المستويين الدولي والعربي، وأشارت الى خطورة النتائج المترتبة على عملية التحضر السريع التي تشهدها المنطقة العربية وازدياد الطلب على السكن، حيث ان المدن في الدول النامية تشهد اكثر من ثلثي الزيادة في اعداد السكان مما يرتب عليها اعباء كبيرة فيما يتعلق في استنزاف المصادر الطبيعية وافراز كميات ضخمة من المخلفات الامر الذي يزيد بالنتيجة من مشاكل التخلص منها.

ونوّهت الى ان دول المنطقة قد لجأت خلال فترة السبعينات واول الثمانينات رغبة منها للاستجابة الى عمليات التحضر السريع والطلب على السكن، الى اتخاذ سلسلة اجراءات واساليب

كانت في كثير من الاحيان على حساب نوعية المأوى معمارياً ووظيفياً، وأشارت الى ان صفة المركزية في الاسلوب الاداري التي تتميز بها دول المنطقة بنسب متفاوتة تتعارض مع فكرة المشاركة الشعبية وتؤدي الى خلق فجوة بين متخذي القرارات التخطيطية والمواطنين.

والقى السيد عرفان البرادعي معاون وزير الاسكان في الجمهورية العربية السورية كلمة المكتب الاقليمي لبرنامج ادارة التنمية الحضرية في المنطقة العربية الذي اشار الى ان الانسان هو احد اهم منطلقات الحياة وغايتها، ومن الضروري الاهتمام بتأمين حق كل انسان في مسكن لائق ضمن مقدرته المالية.

واشار الى ان مساهمة برنامج ادارة التنمية الحضرية في المنطقة العربية ضمن نشاطات وبرامج الدول المشاركة فيه، وخاصة في مجالات التحسين العمراني وتشجيع السلطات المحلية والوطنية ودعمها للمبادرات وضرورة اشراك اللجان الوطنية لبرنامج ادارة التنمية الحضرية في العمليات والانشطة التحضيرية لمؤتمر الموئل الثاني.

وطالب بضرورة التعاون والتنسيق بين وكالات الامم المتحدة وبرامجها وبين السلطات الحكومية الوطنية والمحلية وتعزيز مجالات التعاون الموجودة.

وتحدث في جلسة الافتتاح السيد علي شبو، ممثل الامين العام لمؤتمر الموئل الثاني، الذي اكّد ان العالم سيدخل القرن القادم وفقراء المدن والمراكز الحضرية يزدادون باضطراد سريع. فانعدام المأوى وازدياد عدد المساكن غير اللائقة وتسارع معدلات البطالة وتفاقم يؤر التوترات السياسية والاجتماعية والعرقية والعنف وتفكك الهياكل الاساسية وتلوث الماء والهواء وغيرها تواجهها جميع المدن في البلدان الصناعية والنامية، مما يجعل الازمات التي تعاني منها مستوطناتنا البشرية سبب آخر لتهديد اكثر من مليار انسان يعيشون اليوم بلا مأوى، أو ضمن مأوى غير لائق بكرامة الانسان.

واكّد انه لا توجد حلول سريعة وسهلة للمشكلات الحضرية بصفة خاصة، وللمستوطنات البشرية بصفة عامة غير ان هذا الاجتماع سيشكل جهداً واضحاً لصياغة توصيات جديدة تصب في اعلان المباديء وخطة العمل الدولية لمؤتمر الموئل الثاني.

كما القى المهندس احمد صلاح الدين نوح، نائب مدير الامانة الفنية لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب كلمة الامانة العامة لجامعة الدول العربية الذي نقل تحيات معالي الامين العام لجامعة الدول العربية والامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية الى المشاركين بهذا الاجتماع الذي ينتظر ان يساهم في دفع وتأطير العمليات التحضيرية العربية لمؤتمر الموئل الثاني.

واكّد على ضرورة ابراز الخصوصية العربية وتأكيدها للاقتباس منها وتطويرها في مجال العمارة والتخطيط والاسكان.

وطالب ببذل كافة الجهود لاعداد مشروع اعلان عربي للمستوطنات البشرية يعكس في مضمونه جوهر توصيات المجتمع الدولي ويبرز الخصوصية العربية في مجال التعامل مع الاسكان والتنمية الحضرية والمستوطنات البشرية.

وقدّم الشكر للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية والجهات التي ساهمت بالاعداد لهذا الاجتماع.

جيم- الحضور

شارك في الاجتماع عدد من الخبراء العرب تم اختيارهم على اساس خبرتهم المتميزة في مجال الاسكان والمستوطنات البشرية، وحضره ايضا مشاركون من هيئات دولية واقليمية ووطنية حكومية وخاصة وهيئات اكااديمية وصحفية. (المرفق ١ - قائمة باسماء المشاركين).

دال- جدول الاعمال

عقدت الجلسة الاجرائية الاولى عقب حفل الافتتاح حيث اقرّ المشاركون بالاجتماع مشروع جدول الاعمال، كما تم انتخاب رؤساء الجلسات ومقرر عام للاجتماع (مرفق ٢ - جدول الاعمال).

ثانياً -مواضيع البحث والمناقشة

ألف- محور واقع التحضر العربي واتجاهاته وآثاره على المستوطنات البشرية:

قُدِّمت ضمن هذا المحور ورقتان:

الاولى: "التحضر في العالم العربي" E/ESCWA/HS/1995/WG.1/2 ، والتي تضمنت تعريف ظاهرة التحضر، اتجاهاته المتمثلة باتجاهين ، الاول الاتجاه الديموغرافي، والثاني الاتجاه الاجتماعي، ومقومات التحضر والعوامل المقررة للتحضر العربي وصنفت مجاميع الدول العربية حسب درجة تحضر كل منها الى اربع مجموعات هي: عالية التحضر، وعالية التحضر نسبياً ، ومتوسطة التحضر، وريفية نسبياً .

كما استعرضت الورقة النظم الحضرية السائدة في المنطقة العربية وناقشت ظاهرة هيمنة المدن العربية والى معدلات نموها السنوي وأشارت الورقة الى ان هذا النمو الانفجاري للمدن ادى الى تزايد الضغط على البنية التحتية وتدهور الخدمات البيئية والاجتماعية، وإن مسألة النمو الحضري وازدحام المدن تشكل تهديداً للصحة العامة وتلوث البيئة وتراجعا في التعليم وارتفاع معدلات البطالة وغيرها من المشاكل والعلل الاجتماعية وانحساراً للأراضي الزراعية.

وخرج البحث بجملة توصيات من أهمها؛ تضمين المخططات الشاملة للمدن، القيم العربية الاصلية والترابط الاجتماعي وتعميق مبدأ الادارة اللامركزية ، واشراك المواطنين في عمليات التخطيط، وتشجيع انشاء الجمعيات والتعاونيات المعنية بالتوعية والتثقيف، وادماج النواحي الاجتماعية والثقافية والترفيهية والدينية في عمليات التطوير العمراني مع ضرورة الحفاظ على المواقع التاريخية والطبيعية.

الثانية: " واقع التحضر العربي واتجاهاته المستقبلية وامتداداته المكانية وآثاره على المستوطنات البشرية" E/ESCWA/HS/1995/WG.1/3. وتضمنت مسألة التحضر والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عنها والتي تأتي في مقدمة اولويات السياسات الانمائية في دول العالم عامة، والدول النامية خاصة حيث يتزايد عدد سكان المدن فيها بسرعة تفوق الامكانات المتاحة لديها لتوفير الخدمات الضرورية.

وقد نهج البحث منهج التحليل والاستنتاج، حيث ارتكز على نقاط عدة منها: ابراز الوزن الديمغرافي للعالم العربي وتحديد موقعه بالنسبة لدول العالم؛ ثم تحديد مظاهر الاختلاف في وتيرة النمو السكاني والتوزيعات السكانية في دول المنطقة والاختلافات المتزايدة في التوزيعات المكانية؛ ودراسة ظاهرة المدن الكبرى ونشوء أحزمة البؤس حولها من السكن العشوائي غير الملائم؛ كما تطرق البحث الى موضوع الهجرات السكانية واختلاف انواعها في العالم العربي وتأثيرها على التغييرات الاجتماعية، والبيئية، والتصحر، والنمو السكاني، وتضخم المدن، وفراغ الريف.

كما تطرقت الورقة الى وجوب تحديد السياسات الملائمة للتخطيط الحضري وتنظيم استعمالات الاراضي وحماية المحيط الطبيعي، وصياغة استراتيجية شاملة لمواجهة نتائج التحول الحضري ومشاكل التنمية في مختلف المجالات.

ودار نقاش موسع حول مفهوم عملية التحضر، واساليبها، واسبابها وآثارها السلبية والايجابية واسباب نمو المدن العملاقة ومواجهة التحديات الرئيسية المتمثلة في الفقر، تلوث البيئة ونقص المياه.

وفي معرض النقاش تم التطرق الى ضرورة التمييز بين التحضر الديمغرافي والتحضر الشامل، واساليب معالجة المشاكل السلوكية الناجمة عن التحضر كالتعليم والفقر والسكن العشوائي، وضرورة احداث تغيير جذري للشروط الموضوعية التي انتجت المدن والمراكز الحضرية والتي اهمها الاسس الاقتصادية التي تجعل المدن مراكز انتاج وليست مراكز الاستهلاك.

وتمت الاشارة الى ان النمو والتحضر في المنطقة يأتي في غياب استراتيجية قومية شاملة للتنمية، وتحت ظل زحف سكان الريف نتيجة عوامل طردهم، وليس لوجود فرص انتاج وعمله في المدينة الامر الذي يسبب مشاكل التحضر: الفقر، البطالة، المستوطنات العشوائية، وتؤثر بشكل حاد على النساء والاطفال.

وكما تمت الاشارة الى ضرورة تحسين وسائل استخدام السكان وتحويلهم الى قوة اقتصادية كبيرة تؤثر على قوة العمل والانتاجية في المدينة، وتغيير الانماط الاقتصادية والاجتماعية التي تتأثر بالاوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية والاقليمية.

وتم التطرق الى الاستيلاء على الاراضي الزراعية المجاورة للمدن والمراكز الحضرية بسبب اقامة العشوائيات عليها، وضرورة ربط قضايا واشكالية التحضر بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالقضايا السياسية المرتبطة بالديموقراطية والمشاركة الشعبية، والمشاركة الدولية، وثم التأكيد على ضرورة تطوير علاقة جديدة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وتمت المطالبة بضرورة تحديد الاولويات العربية تجاه مؤتمر الموئل الثاني، وضرورة التركيز على سياسات التخطيط، والمواءمة بين التخطيط القطاعي الاقتصادي والاجتماعي، وضرورة اشراك المواطن في التخطيط والتنفيذ، والعمل على تأهيل المواطن ورفع مستواه حتى يتمكن من متابعة الجهود التي تقوم بها الاجهزة المعنية، والحفاظ على توازن دائم بين التحولات الحضرية واستخدام الثروات الطبيعية والثقافية.

وتم التنبيه الى دور الاعلام في التأثير على سكان القرى وخاصة الشباب منهم، وضرورة قيام الاعلام بتكريس قيم ومفاهيم الريف والبادية، واعطاء الاهتمام الكافي بالفئات الضعيفة كالمسنين والمعاقين والاطفال وتوجيه جهودهم لخدمة عملية التحضر.

محور الوضع الحالي للمأوى للملائم في المنطقة العربية:

قُدمت ورقتان ضمن هذا المحور:

الورقة الاولى: "وضع المأوى العربي بين التوفر والكلفة والملائمة" E/ESCWA/HS/1995/WG.1/4 ، وتضمنت مقدمة عامة عن أهم الجوانب التي تمثل آثاراً مهمة على المأوى العربي وفي مقدمتها النمو السكاني، التحضر، الازمات، جهود التنمية والتصنيع. ثم ركزت الورقة على ثلاث قضايا رئيسية للوضع الحالي للسكن على مستوى الحضر والريف، وعلى مستوى الاسر المواطنة والاسر الوافدة ضمن الدولة العربية الواحدة، وحسب ما تسمح به البيانات المتاحة، فالقضية الرئيسية الاولى هي توفر المسكن العربي بمستوياته النوعية المتباينة مع الاهتمام بوجه خاص بالمستوى النوعي المنخفض والذي يتضمن المساكن المكتظة والهامشية والمتدنية والانواع الاخرى والتي لا يمكن القبول بها كمساكن ملائمة ويتطلب الامر تحسينها أو احلالها بمساكن ذات مستوى أعلى.

وضمن المعالجة لهذا الموضوع تم التطرق الى مشكلة المساكن الشاغرة وبذلت محاولة لرسم موازنة سكنية بهدف التوصل الى تقديرات تقريبية للعجز في الوحدات السكنية.

ثم تناولت الورقة موضوع كلفة المسكن العربي وقدرة الاسر على تحملها كقضية مركزية ثانية فاستعرضت الحصة النسبية للكلفة ضمن اطار موازنة الاسرة وعلاقتها بعملية امتلاك أو استئجار المساكن وتطورها ومستويات التضخم وتأثيرها بالمحددات الاخرى كموقع المسكن وحجم الاسرة وفتتها الاجتماعية-الاقتصادية.

كما تم البحث في أهم الاساليب التي تلجأ اليها الاسر الفقيرة لمواجهة الكلف المرتفعة للمساكن.

أما القضية الرئيسية الاخيرة التي تناولتها الورقة فهي موضوع ملائمة المسكن العربي، حيث تم بحث هذا الموضوع ضمن أربعة جوانب أعتبرت الأكثر صلة، والتي تتعلق بمبنى المسكن وتجهيزه بالخدمات وتوفر السلع المعمرة فيه والمرافق العامة المحيطة به.

وقد خلصت الورقة الى جملة من التوصيات كما وتضمنت ملحقاً بالاساليب الكمية وبالجدول الاحصائية التفصيلية.

الورقة الثانية: "الاطار المؤسسي والتنظيمي للمستوطنات البشرية في العالم العربي" E/ESCWA/HS/1995/WG.1/5 :

تناولت دراسة الجانب المؤسسي والتنظيمي للمستوطنات البشرية في الجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية من نواحي : الحكومة المركزية ومؤسساتها، والادارة المحلية، ومؤسسات التمويل، ومؤسسات الاسكان في مجال السياسات والانتاج والمؤسسات الاقليمية.

وحددت المشاكل والقضايا التي يعاني منها قطاع المستوطنات البشرية ضمن الاطار المؤسسي والتنظيمي الحالي ، حيث قدمت عرضاً موجزاً للقضايا في هذه الدول فتناولت دراسة حالة كل من سوريا ومصر من نواحي الاطار التنظيمي ومؤسسات الاسكان والتمويل الاسكاني ثم تحديد القضايا والتقييم. ودراسة حالة الاردن بشيء من التفصيل حيث عرضت حالة الادارة اللامركزية في مستوياتها الثلاثة؛ المحافظة والبلدة والقرية، والتدخلات بين مستوى البلدية والمحافظة، والامور التي ينبغي أن ترجع فيها البلدية الى كل من المحافظة ووزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة ومجلس الوزراء.

ثم استعرضت قطاع التمويل حيث تم التركيز على مؤسستين؛ الاولى هي بنك تنمية المدن والقرى الذي يمول البلديات والقرى وخدماتها، والثانية هي بنك الاسكان الذي يعتبر الممول الرئيس للمساكن في الاردن.

ثم تعرض البحث الى المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري، والاستراتيجية الوطنية للاسكان وتنفيذها.

كما تم التطرق الى عرض أهداف مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب وتقييم اعماله من وجهة نظر السياسات الاسكانية.

وخرجت الورقة بالتوصيات التي تعطي للحكومة المركزية الدور التمكيني من خلال رسم السياسات ووضع الاطار المؤسسي والتنظيمي والقيام بالدور التنسيقي والتخلي عن منافسة القطاع الخاص في الانتاج والتمويل والصيانة، والعمل على تحسين ظروف الفقراء من خلال توفير خدمات البنية التحتية والمرافق الاساسية.

كما تمت التوصية بأن تقوم الحكومة باعطاء الصلاحيات الى ادارات الحكم المحلي بموجب القوانين وليس بموجب التعليمات التي يسهل تغييرها أو تجاوزها، اضافة الى تحرير سوق الاراضي والمساكن من الاختلالات بتحقيق المنافسة المتكافئة ولاسيما في مجال الانتاج والتمويل، وتعديل التشريعات لتشجيع البناء لغرض التأجير، ووضع نظام وآلية للاعانات الحكومية بحيث تصل للفئة الاكثر استحقاقاً وتستخدم للغرض الذي قدمت من أجله لخدمة فئات الدخل المتدني.

وتطرق النقاش الى موضوع ارتفاع الكلفة التي تعتبر المشكلة الرئيسية التي تواجه المنطقة، التي عليها حل معضلة ملائمة المساكن للحاجات البشرية بالتوافق مع الامكانيات المالية، واشير الى انشاء المدن الجديدة للحفاظ على الارض الزراعية وحماية البيئة وتوفير فرص العمل والانتاج.

وتم التأكيد على الدور التوجيهي والتمكيني للأجهزة الرسمية، ودور القطاع الخاص التنفيذي وضرورة توجيه الدعم الحكومي للأسر المستهدفة في برامج الدعم وليس للمساكن بحد ذاتها، وضرورة الاهتمام بالمخزون العقاري الوطني، وصيانة الثروة العقارية، وعمليات تصنيف وفرز الأراضي، التي تعتبر العنصر الرئيسي والأكبر في كلفة البناء.

وإدار بحث طويل حول العجز السكني في البلدان العربية والذي يقدر بحوالي ٦٥ مليون وحدة سكنية، وطرح تساؤل حول الآليات الواجب اتباعها لتوفير التمويل اللازم لعمليات الإسكان، والتشريعات الواجب تطبيقها لتأمين الوضع القانوني لموضوعات ملكية الأرض وإفرازها، والإطار المؤسسي والتنظيمي الذي يتم العمل خلاله، وخاصة بعد التوجه الوطني والإقليمي والدولي نحو إعادة الهيكلة لقطاع الإسكان والتوجه نحو تفعيل دور القطاع الخاص.

كم تمت الإشارة إلى ضرورة اتخاذ خطوات عملية لتأسيس بنوك معلومات حسب أسس موحدة ومتفق عليها بين البلدان العربية لتوفير معلومات شاملة عن قطاع الإسكان والمستوطنات البشرية.

وتم التأكيد على ضرورة اتخاذ الخطوات العملية لتأمين مساهمة مجتمعية فاعلة في توفير السكن، وخاصة موضوع الإدخار من أجل السكن.

جيم - محور تقييم ومراجعة سياسات وبرامج تنمية المستوطنات البشرية والمستوطنات العشوائية

قُدمت ضمن هذا المحور ورقتان؛

الورقة الأولى: المستوطنات البشرية، السياسات والبرامج في المنطقة العربية: استعراض عام E/ESCWA/HS/1995/WG.1/6 ؛

أشارت الورقة إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية التي حدثت في المنطقة العربية، والتي أثرت على وضع المستوطنات البشرية وسببت حدوث زيادات كبيرة في نسب التحضر في هذه الدول، حيث ارتفعت من ٢٢٪ في عام ١٩٥٠ إلى ٥٢٪ في عام ١٩٩٣ ، والتي من المتوقع أن تصل إلى ٥٨٪ في بداية القرن الجديد.

وتطرق البحث إلى خطط التنمية القومية في الدول العربية لتوفير فعاليات الإسكان، بما في ذلك استعراض لمتطلبات الحالات الطارئة، ومخططات التصميم الأساسي، وخطط إعادة الأعمار، وسياسات الإسكان، والتوجهات التخطيطية لبعض دول المنطقة ومناقشة مقدار استجاباتها لمتطلبات التنمية المستدامة ومواكبة حاجات ذوي الدخل المتدنية.

وقد استعرض البحث الحاجة الى الابنية المؤسسية، والى حالات المشاركة المجتمعية في سياسات وعمليات التخطيط وتواجدها أو انعدامها بارتباطها بمفهوم الديمقراطية في دول المنطقة. اضافة الى الاشارة الى مفهوم الربط بين سياسات التخطيط وعمليات التنفيذ، ونقص الخبرات المحلية الضرورية واللازمة لمراقبة مفردات سياسات التنمية هذه.

وخلصت الورقة الى توصيات لكيفية التعامل مع مشاكل التحضر، واساليب اعادة النظر في سياسات التنمية لتحقيق متطلبات التخطيط والتنفيذ وتوافقها مع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية.

كما تضمنت الاشارة الى وجوب اشراك جميع الجهات المعنية بعمليات التخطيط الحضري من القطاعين العام والخاص والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الاجتماعية في السياسات والبرامج والمشاريع ضمن ورش عمل الاستراتيجية.

كما تمت الاشارة الى ضرورة مواكبة عملية السلام الجارية في المنطقة ودراسة نتائجها على التغيرات الحضرية، وحركة الناس والخدمات بين دول المنطقة.

الورقة الثانية: المستوطنات العشوائية في البلاد العربية؛
وقدمت من مركز البيئة والتنمية للاقليم العربي واوروبا (سيديري)

استعرضت الورقة اسباب ظهور المستوطنات العشوائية من حيث زيادة التحضر في المدن والنقص في المساكن واحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في قطاع الاسكان، والسلبيات الموجودة في بعض اوجه السياسات الاسكانية.

كما تم استعراض الخصائص المشتركة للعشوائيات من النواحي العمرانية، الاجتماعية، والاقتصادية، اضافة الى استعراض المشكلات المترتبة على ظهورها من مشكلات قانونية وتوجهات ازالة أو تحسين المستوطنات العشوائية، ومشكلات تخطيطية من ناحية كيفية معاملة هذه التكوينات القائمة وسياسات عمليات اعادة التأهيل، ومشكلات اقتصادية من حيث ارتباط الحالة الاقتصادية لساكني العشوائيات مع درجة توافر الخدمات وفرص العمل، واخيراً المشكلات الادارية والتي تتلخص في ظاهرة عدم الترابط والتوافق لهذه المستوطنات مع التنظيمات الادارية السائدة.

وضمن معرض السياسات المقترحة لمعالجة هذه الظاهرة فقد ادرج البحث عدداً من هذه المعالجات منها: خطط وبرامج الازالة، أو برامج اعادة التأهيل، والسياسات والتشريعات والقوانين.

وقد خرجت الدراسة بجملة توصيات اهمها: الاهتمام بالريف وتنمية القطاع الزراعي، الاهتمام بالاحصائيات والبيانات، العمل على زيادة توفير للمساكن الشعبية، تحسين الاوضاع المعيشية والخدمات لساكني المستوطنات العشوائية، مع ضرورة الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية والاقليمية في معالجة هذه الظاهرة.

وتطرق النقاش الى ضرورة الفصل بين السكن العشوائي والسكن الهامشي والسكن المتدهور حتى نستطيع ان نضع الحلول لكل مشكلة على حدة.

وتمت الاشارة الى ان العشوائيات هي ظاهرة موجودة في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء وليست مرتبطة بمستويات الدخل القومي، وانما مرتبطة بأسلوب التنمية. فالتنمية العربية في بعض اوجهها هي تنمية صورية وليست حقيقية، كما ان اختلال مستويات الدخل بين المدن الغنية والمدن الفقيرة وعدم توظيف الاستثمارات في المناطق الريفية والمدن الصغيرة يساعد على بروز ظاهرة السكن العشوائي.

وتم التأكيد على ان الوجة الايجابي للسكن العشوائي، يكمن فقط في مقدرة السكان الفقراء الذاتية في اقامة مساكنهم التي تلبي احتياجاتهم، ويمكن استخدام هذه الآلية بشكل مخطط وموجه من خلال جمعيات غير حكومية وتطوعية وخلق برامج جديدة لتلبية احتياجات الفقراء بصورة ذاتية.

واشير الى تجربة المهندس حسن فتحي في تأمين السكن للفقراء وبجهودهم الذاتية وباستعمال مواد البناء التقليدية البسيطة.

وفي معرض الاشارة الى المؤسسات التي تعنى بسياسات الاسكان، ثم التطرق الى كل من وزارة الاشغال العامة والاسكان بوزارة شؤون المهجرين في الجمهورية اللبنانية ونشاطهما في عمليات استيعاب واعادة تأهيل السكان والمساكن.

كما تم استعراض الحلول لظاهرة المستوطنات العشوائية ما بين الازالة واعادة التأهيل مع التأكيد على وسائل واساليب وآليات لحل مشكلات السكن العشوائي، وتم تحديد مشاكل السكن، والمطالبة بخطط لتطوير القرى كعلاج غير مباشر لقضية العشوائيات ووضع التشريعات والانظمة التي تحد من انتشارها.

كما تمت الاشارة الى ضرورة معالجة الفقر والتخفيف منه وحماية البيئة، وتعزيز دور المرأة لتحسين اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. كما اشير الى موضوع محو الامية، ونشر الوعي التعليمي والثقافي بين السكان لمساعدتهم على الاندماج في العمليات التنموية وللمحافظة على نسق التطور الايجابي لعمليات التنمية

واشير الى ضرورة وضع مخططات هيكلية للمدن والقرى تحدد بموجبها استخدامات الاراضي ضمن خطة شاملة تنموية داخل القطر أو اقاليم محددة داخل القطر، ضمن استراتيجيات بعيدة المدى للتحضر، اضافة الى تقوية لاساليب الادارة اللامركزية وتشجيع مشاركة الاهالي والمنظمات غير الحكومية في صنع القرارات.

وتم التطرق الى موضوع حرية تنقل الاشخاص والسلع والاموال بين الدول العربية للمساهمة في تعزيز ادوار القطاع الخاص المنظم لمواجهة قضايا المستوطنات البشرية، وكذلك حرية تبادل الافكار والتجارب بين الدول العربية.

دال- التقارير الوطنية للموئل الثاني :

ضمن هذا المحور قدمت الاطر العامة للتقارير الوطنية من الاردن، سوريا، ومصر، ومن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).

ودار نقاش حول سياسات التنمية المستدامة وبنود وثيقة المباديء والتعهدات وآلية عمل اللجان الوطنية المشكلة في كل دولة والمواعيد المحددة لانجاز الاعمال المنوطة بها.

وتم التأكيد على الانشطة المرتبطة برفع الوعي بقضية التحضر وخاصة برامج التدريب ورفع المهارات وتنفيذ مشروعات رائدة.

وتمت الاشارة الى تجربة اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة في اعداد التقرير الوطني والاستراتيجية الوطنية للمرأة تمهيداً للمشاركة في مؤتمر المرأة العالمي الذي سيعقد في بكين خلال خريف هذا العام.

هاء- الاعلان العربي للمستوطنات البشرية:-

قدمت خلال هذا المحور ورقة "مشروع الاعلان العربي للمستوطنات البشرية" E/ESCWA/HS/1995/WG.1/7 .

واستعرض مشروع الاعلان واقع التحضر في الدول العربية وزيادة معدل نموه بدرجة تفوق مثيلاته بالنسبة لدول العالم ككل، وأثار هذا النمو في زيادة العجز السكاني في الدول العربية حيث ان ٤٤٪ من الاسر العربية تقطن في وحدات سكنية متردية المستوى (مهترئة)، وما يسببه هذا النمو من تفاقم المشاكل الاجتماعية وزيادة حالات الفقر وتفكك الاسر.

كما اشارت الورقة الى ان عوامل الطرد التي تسود البيئة الريفية والمتمثلة في قلة فرص العمل وانخفاض الانتاجية والدخل وتدهور الخدمات التعليمية والصحية وسوء مستواها، تؤدي الى زيادة تدفق السكان السريع نحو المدن الكبرى مما يؤدي الى بروز ظاهرة الازدحام في هذه المدن وتضخمها ونشوء ظاهرة المدينة الاولى التي تتركز فيها معظم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والهياكل الاساسية.

كما نوهت الورقة الى خطورة التضخم الاقتصادي من حيث الاثر السلبي على المستوطنات البشرية، اذ انه يؤدي الى زيادة الاسعار والحد من قدرة الاسر على اقتناء السلع والخدمات، وكذلك يحد من قدرة الحكومات على توريد التجهيزات اللازمة لصيانة الهياكل الاساسية.

وانطلاقاً من ان الحصول على المأوى الملائم أمر جوهري لرفاه الفرد العربي ماديا ونفسيا واجتماعيا واقتصاديا، وان تطوير المستوطنات البشرية يمكن ان يكون اسهاما في الاقتصاد الوطني، فقد خرجت الورقة بتحديد المبادئ العامة لسياسات التحضر والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية اولا؛ وطرحت الاهداف المتخصصة والعامّة للعمل على تنفيذها خلال العقدين القادمين ثانيا؛ وحددت ثالثا الاجراءات والانشطة لتحقيق تلك الاهداف والمتمثلة بأنشطة توفير المأوى الملائم وادارة المستوطنات واجراءات توفير الاراضي وتوفير الهياكل الاساسية واتباع اساليب تكنولوجيا ترشيد الطاقة وتخفيف آثار الكوارث وتعزيز قطاع التشييد وتنمية الموارد البشرية والحد من الفقر؛ اضافة الى تحديدها خامسا لمبادئ ومجالات التعاون الاقليمي والدولي التي ينبغي اتباعها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

وتطرق البحث والنقاش الى الملاحظات التي قدمتها ندوة دور المرأة في التنمية الحضرية والعمرانية التي عقدت في عمان خلال يومي ٢١ و ٢٢ / كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥.

وتم التشديد على ضرورة احترام حقوق النساء والفئات الضعيفة مثل كبار السن والمعوقين والاطفال في الحصول على مسكن لائق صحي مناسب لمقدرتهم المالية، وضرورة تحسين ظروف الاستفادة من الشباب الذين يشكلون اكثر من نصف المجتمع العربي، وتعبئة وحشد كافة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة والمتوفرة، والعمل على الحد من هجرة الكفاءات والعقول العربية الى الخارج.

وتم التأكيد على خصوصية حضارة وثقافة المجتمع العربي وضرورة تنمية مهارات السكان.

واشير الى ضرورة الحفاظ على الرصيد العقاري في المدن وصيانته مع صيانة المتوفر من الخدمات الهيكلية الاساسية، وضرورة تشجيع عمليات البناء الذاتي، ووضع الاطر التشريعية والمؤسسية لضمان تنفيذ الانشطة الواردة بالاعلان.

واشير ايضاً، وفي ضمن مفردات موضوع المستوطنات البشرية الى ضرورة التعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا (UN-ECA).

وتم التأكيد على ضرورة حماية الموارد الطبيعية، والحفاظ على حقوق الاسرة ضمن المجتمع في الحصول على المسكن الملائم والذي يلبي كافة الاحتياجات ضمن المقدرة المالية للأسرة.

وتمت الاشارة الى ضرورة حماية السكان المدنيين اثناء النزاعات المسلحة والحروب والحفاظ على مستوطناتهم البشرية وحماية ممتلكاتهم، وكذلك حمايتهم وتقديم الدعم والمساعدة للمتضررين بسبب الكوارث الطبيعية والعمل على تصميم برامج اعادة تأهيل المناطق المتضررة.

ثالثاً - لجان العمل

تم تحديد لجان عمل وذلك لمناقشة التوصيات والمهام المتعلقة بالمواضيع التالية:

ألف- سياسات التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

باء- التقارير الوطنية للموئل الثاني.

جيم- مسودة الاعلان العربي للمستوطنات البشرية.

وقد عقدت اللجان اجتماعات مطولة توصلت خلالها الى عدد من التوصيات رفعتها الى الاجتماع العام.

رابعاً - التوصيات والتقرير النهائي

عقدت الجلسة الختامية عند الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس ١٩٩٥/١/٢٦ حيث تمت تلاوة التقرير النهائي والتوصيات واعتمادها على النحو التالي:

(١) التوصيات في مجال سياسات التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية

مقدمة

ناقش اجتماع الخبراء الاوراق المقدمة اليه ضمن محاور واقع التحضر العربي واتجاهاته وآثاره على المستوطنات البشرية، والوضع الحالي للمأوى العربي الملائم في المنطقة العربية وتقييم ومراجعة سياسات وبرامج تنمية المستوطنات البشرية كما اطلع على التوصيات المقدمة من قبل كل من البحوث وناقشها ضمن اطار التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في المنطقة العربية. ورأى المجتمعون ان التنمية المستدامة لا يمكن ان تتم الا ضمن منظور التنمية الشاملة والمتوازنة ضمن القطاعات المختلفة وان مواضيع تمويل وادارة المستوطنات والتخطيط لها يجب ان تعامل من منظور المشاركة المجتمعية وعن طريق تفعيل دور السلطات المحلية.

وتمحور النقاش حول مجموعة من النقاط هي:

التخطيط الاقليمي والحضري
السكن والاسكان
استعمالات الارض
بيئة المدينة
المجال الاجتماعي والانساني
التمويل
ادارة المدن

وخلص الاجتماع الى التوصيات التالية:

- ١- تطوير معايير وانظمة التخطيط والبناء بما يلائم فئات السكان المختلفة وخاصة فئات الدخل المتدني.
- ٢- تحقيق التوازن في خطط التنمية للمستوطنات البشرية بين التنمية الاقتصادية والعمراية من ناحية والتنمية الاجتماعية والمؤسسية من ناحية اخرى.
- ٣- تعزيز البرامج التي تستهدف تحسين المستوطنات العشوائية والعمل على معالجة المسبات للحد من تكرار هذه الظاهرة.
- ٤- قيام الحكومة بالدور التمكيني من خلال رسم السياسات ووضع الاطار المؤسسي والتشريعي والقيام بالتنسيق والرقابة والتوجيه في تنمية المستوطنات البشرية.
- ٥- العمل على افراد سياسة واضحة المعالم لحماية الرصيد العقاري وخاصة المدن القديمة وحماية التراث المعماري والمعالم التاريخية.
- ٦- العمل على تطوير التصاميم واساليب التنفيذ وتكنولوجيا التصنيع بما يتلائم والظروف والموارد المحلية وبالاستفادة من التجارب الدولية وخاصة في مجال الاسكان المنخفض الكلفة والاسكان الريفي.
- ٧- ترشيد استعمالات الارض للمحافظة على الاراضي الزراعية مع تكثيف استخدام الاراضي السكنية.
- ٨- العمل على حماية بيئة المستوطنات البشرية وسن التشريعات اللازمة ضد انتشار التلوث.
- ٩- تقييم الاثر البيئي عند اعداد دراسات المشاريع.

- ١٠- بذل الجهود واتخاذ كافة التدابير اللازمة لتوفير الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة وتوصيل المياه والكهرباء ووسائل الصرف الصحي للأسر الفقيرة وتخصيص الموارد المالية اللازمة.
- ١١- تقليص التفاوت بين الأسر الحضرية والريفية في أوضاعها السكنية والخدمية وبما يخفف من الهجرة ويحقق عدالة اجتماعية أعلى.
- ١٢- استحداث أو تطوير آليات تمويل تسهل الاقراض لذوي الدخل المتدني لأغراض السكن وتحمي الفقراء العاجزين عن سداد القرض.
- ١٣- تشجيع الاستثمار في السكن المعد للإيجار من خلال إعادة النظر في التشريعات.
- ١٤- تعزيز المؤسسات والتشريعات وآليات التمويل لاتاحة الفرصة للمجتمعات المحلية في تعبئة مواردها الخاصة اللازمة لتطوير المستوطنات البشرية وتحسين مستوى الخدمات فيها.
- ١٥- توجيه المزيد من الاهتمام لمسألة توفير البيانات والمؤشرات ذات العلاقة بتنمية المستوطنات البشرية.
- ١٦- العمل على استحداث وتعزيز الآليات التي تضمن المشاركة الشعبية في عمليات التخطيط.
- ١٧- العمل على تشجيع تطبيق اللامركزية الادارية ودعمها ان وجدت.
- ١٨- بناء وتعزيز القاعدة التقنية والادارية والمالية داخل مجالس الحكم المحلي.
- ١٩- دعم الجهود الوطني في إعادة اعمار المستوطنات البشرية المتضررة من جراء الازمات (الحروب والكوارث الطبيعية).
- ٢٠- تعزيز دور المنظمات الغير حكومية في تنمية المستوطنات البشرية.

(٢) التوصيات المتعلقة بالتقارير الوطنية للموئل الثاني

الاطار المقترح لهيكلية التقارير الوطنية

هدف التقرير: استعراض حالة التحضر ووضع المستوطنات البشرية الحالية في الدول العربية واتجاهات نموها بقصد ابراز ما يلي:

- ١- الوضع الحالي وتشخيص مشكلاته
- ٢- الاتجاهات المستقبلية المحتملة.
- ٣- الاحتياجات على المدى القصير (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) والمتوسط والطويل. وذلك من اجل الوصول الى صياغة عربية موحدة تعكس الخصوصية العربية.

هيكل التقرير:

المقدمة: وتتضمن استعراض الخصوصية الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والديموغرافية، والجغرافية لكل دولة، وخصائص النسق العمراني* بها وتحتوي :

- ١- الخصائص الجغرافية والمقومات الطبيعية
 - ٢- الخصائص الديموغرافية والتركيبة السكانية
 - ٣- النسق العمراني
 - ٤- المؤشرات الاقتصادية.
 - ٥- المؤشرات الاجتماعية
 - ٦- المؤشرات الثقافية
- وذلك حسب احدث الاحصائيات لكل دولة مع ابراز وتحليل اتجاهات التطور ودلالاتها.

* النسق العمراني: ويعني تصنيف التجمعات السكانية حسب رتبتها (حجمها السكاني وتبعيتها الادارية وتوزيعاتها الجغرافية).

الجزء الاول: ويحوي تقييم استراتيجية الاسكان والتنمية الحضرية واثر التحضر على البيئة الحضرية وغير ذلك وتحوي:

١- الاطار العام

- ١-١ تحديد الاهداف الاستراتيجية للتنمية الحضرية والاسكان.
- ٢-١ وصف الوضع الراهن على جميع المحاور
- ٣-١ المتغيرات الاساسية خلال العشرين سنة الاخيرة.
- ٤-١ تقييم الوضع الراهن ونتائجه.
- ٥-١ تحديد الاشكاليات الناتجة.

٢-١ استعراض وتقييم السياسات القائمة في مجالات التنمية الحضرية والاسكان

- ١-٢-١ اللامركزية في ادارة المستوطنات البشرية
- ٢-٢-١ الاقتصاد الحضري والحد من الفقر.
- ٣-٢-١ تمويل الاسكان والفئات المستهدفة
- ٤-٢-١ فاعلية المرأة والفئات الاجتماعية
- ٥-٢-١ تحسين البيئة الحضرية
- ٦-٢-١ مجابهة الكوارث

الجزء الثاني: خطة العمل الوطنية وتحوي استعراض الخطة الوطنية بمحاورها المختلفة في المدى القصير ١٩٩٦ - ٢٠٠٠

- ١-٢ الاهداف والمبادئ الاساسية للخطة ومؤشرات تحقيقها.
- ٢-٢ الاطار العام للخطة
- ٣-٢ السياسات وآليات التنفيذ
- ٤-٢ أولويات التنفيذ
- ٥-٢ البرامج الزمنية للتنفيذ
- ٦-٢ آليات التقييم والمتابعة.

الجزء الثالث: استعراض حالات معينة تعتبرها الدولة المعنية هامة يتوجب ادراجها في العملية التحضيرية للموئل الثاني على عدة مستويات.

- ١-٢ تخطيط اقليمي
- ٢-٣ تجمعات جديدة
- ٣-٣ التطوير والحفاظ على منطقة اثرية.
- ٤-٣ تطوير منطقة متدهورة بجهود ذاتية
- ٥-٣ تطوير مناطق متدنية لخدمات (عشوائيات).
- ٦-٣ نموذج لمشروع مجابهة كارثة.

الجزء الرابع: تحديد خيارات المساعدة التقنية والمالية من المجتمع الدولي مع الاستفادة من الخبرات المحلية والاقليمية المتوفرة في المنطقة العربية في مجالات:
أ - محلية

مشروعات	١-٤
دراسات	٢-٤
برامج	٣-٤
مؤسسات	٤-٤
نماذج مستحدثة	٥-٤

ب - عربية مشتركة

نظم وشبكات المعلومات الحضرية العربية.	٦-٤
انشاء صندوق تمويل التنمية الحضرية العربية.	٧-٤

وتوصي اللجنة بضرورة الاستعانة بصفة اساسية بالفاعليات والخبرات المتوفرة لدى برنامج ادارة التنمية الحضرية والتي تتفق اهدافه مع اهداف الموئل الثاني.

(٣) التوصيات اللجنة المتعلقة بمسودة الاعلان العربي حول المستوطنات البشرية

- ١- اعادة النظر في مشروع الاعلان العربي حول المستوطنات البشرية بحيث يأخذ بالاعتبار الملاحظات والآراء التي تم طرحها خلال اجتماع الخبراء وخلال اجتماع اللجنة المشكلة لدراسة مشروع الاعلان.
- ٢- الاخذ بالاعتبار عند اعادة صياغة المشروع الملاحظات الواردة من ندوة دور المرأة العربية في تنمية البيئة الحضرية والعمرانية (عمان ٢١-٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩٩٥).
- ٣- تكثيف نص وثيقة مشروع الاعلان العربي حول المستوطنات البشرية بما يكفل تقليص عدد صفحاته مع الحفاظ على الجوهر والمضمون.
- ٤- التناول بايجاز التوجهات العالمية والاقليمية الجديدة بشأن الديمقراطية واللامركزية وحقوق الانسان والتعددية السياسية والخصخصة ومؤتمرات الامم المتحدة الاربع لمتابعة قمة ريو وملاحق القرن المقبل.

5- الاشارة بايجاز الى القضايا التالية والتأكيد على اهميتها عند اعادة الصياغة وهي:

- المحافظة على الثروات الطبيعية.
- سياسات معالجة الفقر والبطالة.
- تبني استراتيجيات في اطار مبادئ الموئل الثاني.
- عدم ممارسة سياسة التهجير القسري.
- الاهتمام بتكنولوجيا البناء وتبني التكنولوجيات الملائمة.

- 6- اضافة فقرات جديدة حيث ما تكون مناسبة تتعلق بما يلي:
- وضع سياسات عقارية بهدف تهيئة الاراضي الصالحة للتعمير مع مراعاة استرداد الكلفة من اجل اعادة تدوير الموارد.
 - الاشارة الى تطوير سياسات الاستثمار في قطاع الاسكان حيث تشمل البناء والايجار والخدمات.
 - وضع سياسات لاسترداد تكلفة صيانة البنى التحتية من المستفيدين.
 - توفير نظم وقواعد معلومات حول كافة جوانب القطاع مع التركيز على مناطق الكوارث الطبيعية.
 - اعداد برامج مكافحة الامية وتدريب وتأهيل المعاقين وكبار السن.
 - الاهتمام بالاعلام والبرامج الموجهة لتوعية الشباب والاطفال بامور التخطيط العمراني والحفاظ على البيئة.
 - اعداد البرامج التدريبية مع التركيز على المرأة في المناطق الفقيرة ونشر التوعية بواسطة وسائل الاعلام بهدف تغيير الانماط السلوكية السائدة في البيئة الحضرية والمساهمة بشكل فعال في تنفيذ برامج التنمية الحضرية.

المرفق : ١

- قائمة باسماء المشاركين *

* لقد أدرجت الاسماء حسب الترتيب الابجدي.

قائمة مؤقتة باسماء المشاركين

ألف - مستشارون

السيد محمد حسين باقر
استاذ مشارك ، جامعة عمّان الاهلية
مستشار شؤون تنمية
هاتف: ٨٣٦١٠١
فاكس: بواسطة الاسكوا (شعبة قضايا وسياسات التنمية الاجتماعية)
ص.ب. ١٩٣٢٨
عمّان - الاردن

السيد رسول فرج الجابري
مستشار
مكتب لارسا للاستشارات التخطيطية
هاتف: ٧١٨٧٧٨٨
ص.ب. ١٠٦
بغداد - جمهورية العراق

هاتف: ٦٦٣٥٦٦ (عمّان)
ص.ب. ٩٤٠٠٦٠ عمّان ١١١٩٤
الاردن

السيد جريس حبش
رئيس ادارة السياسات والتدريب
المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري
هاتف: ٨٩٩٣٦١
فاكس: ٦٢٨٩٣٨ - ٨٨٣١٩٧
ص.ب. ٩٢٧١٩٨
عمّان - الاردن

السيد علي فاعور
خبير ومستشار دولي
استاذ جامعي، الجامعة اللبنانية والمجلس الوطني للبحوث العلمية
هاتف: ٣٥١٥٤٨
فاكس: ٦٤٤٥٣٤
ص.ب. ١١٣-٥٥٢٠
بيروت - لبنان

باء - خبراء

السيد جان انوايه
مدير مركز الدراسات والابحاث عن الشرق الأوسط المعاصر (CERMOC)
هاتف: ٦١١١٧١
فاكس: ٦١١١٧٠
ص.ب. ٨٣٠٤١٣ زهران
عمّان - الاردن

السيد عرفان البرادعي
معاون وزير، وزارة الاسكان والمرافق
المنسق المحلي لبرنامج ادارة التنمية الحضرية في المنطقة العربية (UMP)
هاتف: ٢٢١٦٢٤٠
فاكس: ٢٢١٧٥٧٠ - ٢١٧٥٧٠
دمشق - الجمهورية العربية السورية

السيد علي محسن بركات
مدير ادارة الدراسات والتخطيط
وزارة الاشغال العامة والاسكان
هاتف: ٦٩٣٩٠٠
فاكس: ٦٩٢٩٣١
دبي - الامارات العربية المتحدة

السيد بهاء الدين بكري
استاذ التخطيط البيئي وايدولوجيا العمران
جامعة القاهرة
عضو اللجنة الوطنية المصرية لبرنامج ادارة التنمية الحضرية في المنطقة العربية (UMP)
هاتف: ٥٧٢٥٠٨٧
فاكس: ٥٧١٠٦٤٦
٦ شارع بن زيد - الجيزة
القاهرة - جمهورية مصر العربية

السيد أحمد توفيق حجيرة

مدير مركز الدراسات والاتصال
الوكالة الوطنية لمخارطة السكن غير اللائق
وزارة الاسكان

عضو اللجنة الوطنية المغربية لبرنامج ادارة التنمية الحضرية في المنطقة العربية (UMP)
هاتف: ٧٢٥٠٣٤
فاكس: ٧٣٣٠٥٦
٢٠ مكرر زنقة شالة
الرباط - المملكة المغربية

السيد محمد عبد الله الحماد
مدير عام، المعهد العربي لانماء المدن
منظمة المدن العربية

هاتف: ٤٤١٨١٠٠ - ٤٤١٩٨٧٦ - ٤٤١٩١٥٨
فاكس: ٤٤١٨٢٣٥
ص.ب. ٦٨٩٢ الرياض ١١٤٥٢
المملكة العربية السعودية

السيد يوسف حياصات

مدير عام، المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري
رئيس اللجنة الوطنية الاردنية لبرنامج ادارة التنمية الحضرية في المنطقة العربية (UMP)
هاتف: ٦٣٤٥٩٤
فاكس: ٦٢٨٩٣٨
ص.ب. ٢١١٠
عمّان - الاردن

السيد أحمد حيرشي

مدير جهوي، وزارة الاسكان بالمنطقة الشمالية الغربية
هاتف: ٧٠٩٧٥٦ - ٧٠٨٢١٠
فاكس: ٧٠٢٣٧٦
ص.ب. ٥٧٦ بريد شالة
الرباط - المملكة المغربية

السيدة هداية الدجاني خيري
المنسق الوطني لبرنامج ادارة التنمية الحضرية في المنطقة العربية (UMP)
المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري
هاتف: ٨٢٢٢٠٥ - ٦٤٤٣٠٧
فاكس: ٨١٧٧٨٦
ص.ب. ٩٢٥٠١٨
عمّان - الاردن

السيدة فاطنة دعنون
الكاآب العام، الاتحاد الوطني النسائي المغربي
عضو اللجنة الوطنية المغربية للتحضير للموآل الثاني
هاتف: ٧٢٧٩٣٧
فاكس: ٢٠١٠٢٩
ص.ب. ٣٠
الرباط - المملكة المغربية

السيد فؤاد ذبيان
مدير عام الاسكان
وزارة الاسكان والتعاونيات
هاتف: ٢٠٠٢٧٦/٧
فاكس: ٦٤٦٥٦٨ - ٨٦٩٨٧٠
بيروت - لبنان

السيد المنصف رايس
مدير البناء السكني
وزارة التجهيز والاسكان
هاتف: ٢٨٥٦٣٨
فاكس: ٧٩٦٨١٠
تونس - الجمهورية التونسية

السيد عدنان علي حسن رجب
رئيس قسم الدراسات - ادارة الاسكان
وزارة الاشغال العامة والاسكان
هاتف: ٦٩٣٩٠٠
فاكس: ٦٩٢٩٣١
دبي - الامارات العربية المتحدة

السيد علي ماجد شبو
رئيس المكتب الاعلامي الاقليمي
الممثل الخاص للامين العام "للموئل الثاني"
مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل - HABITAT)
هاتف: ٦٧٣٠١٨ - ٦٦٨١٧١
فاكس: ٦٧٦٥٨٢
ص.ب. ٣٥٢٨٦
عمّان - الاردن

السيدة هدى طلبه صقر
نائب رئيس مجلس الادارة
الهيئة العامة للتخطيط العمراني
وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية
هاتف: ٣٥٤٦١٦٤ - ٣٥٤٥٧٤٥
فاكس: ٣٥٥٦٩٧٨
١ شارع اسماعيل اباطة - القصر العيني
القاهرة - جمهورية مصر العربية

السيدة مها عقروق
مساعد باحث
برنامج الحضرة والمستوطنات البشرية
مركز البيئة والتنمية للاقليم العربي وأوروبا (CEDARE)
هاتف: ٥٧٠٣٤٧٣ - ٥٧٠٠٩٧٩
فاكس: ٥٧٠٣٢٤٢
٥٢ أورمان - ٢٣/٢١ برج النيل الاداري - الطابق ١٣ - شارع الجيزة
الجيزة - جمهورية مصر العربية

السيدة ياسمين محمد العواضي
مدير ادارة شؤون المستفيدين
وزارة الاسكان والتخطيط الحضري
عضو اللجنة الوطنية اليمنية لبرنامج ادارة التنمية الحضرية في المنطقة العربية (UMP)
هاتف: ٢٦٢٦١٢/٣
فاكس: ٢٧٥١٣٦
ص.ب. ١٥٠٠
صنعاء - اليمن

السيدة رنده عز الدين فؤاد
المستشار الاعلامي الاقليمي
برنامج ادارة التنمية الحضرية في المنطقة العربية - المكتب الاقليمي (UMP)
هاتف: ٣٤١٠٨٢٣ - ٣٤١٧٨٧٩
فاكس: ٣٤١٣٣٣١
٣ ب ، شارع بهجت علي - الزمالك
القاهرة - جمهورية مصر العربية

السيد محمد فواز
رئيس مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية
وزارة الاشغال العامة
رئيس اللجنة الوطنية اللبنانية لبرنامج ادارة التنمية الحضرية في المنطقة العربية (UMP)
هاتف: ٨٢٦٢١٠ / ١ - ٨٢٢٣٣٩ - ٨٢٢٣٤٠
فاكس: ٨٢٦٢١٢
بيروت - لبنان

السيدة هنده قفصي
مكلفة بمهمة، ديوان الوزير
وزارة التنمية الاقتصادية
المنسق الوطني لبرنامج ادارة التنمية الحضرية في المنطقة العربية (UMP)
هاتف: ٣٥٤٢٢٢
فاكس: ٣٥١٦٦٦
تونس - الجمهورية التونسية

السيدة ناديا قمار
رئيس مشاريع
مكتب دراسات المجلس الشعبي الوطني لمدينة الجزائر
هاتف: ٧٨٦٩٢٨
فاكس: ٦٠٦٦٣٠
٧٩ شارع علي رملي - بوزريعة
الجزائر - الجمهورية الجزائرية

السيدة هيام كلمات
مستشار، شؤون التخطيط الحضري والاقليمي
وزارة التخطيط
مدير الامانة العامة، اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة
هاتف: ٨٢٥٢٤١
فاكس: ٨٢٧٣٥٠
ص.ب. ٥١١٨
عمّان - الاردن

السيدة ماجده متولي
سكرتير عام، جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية
رئيس قسم العمارة والاسكان
مركز بحوث البناء
هاتف: ٢٠٣٧٢٠٩
فاكس: ٣٦٠٢٨٠٠
ص.ب. ٤١ العجوزة
القاهرة - جمهورية مصر العربية

السيد عبد الرحمن المعصب
مدير عام صحة البيئة
وزارة الانشاءات والاسكان والتخطيط الحضري
المنسق الوطني لبرنامج ادارة التنمية الحضرية في المنطقة العربية (UMP)
هاتف: ٢٧١٥٤٨
فاكس: ٢٧١٥٤٩
ص.ب. ٢٠٥
صنعا - اليمن

السيد أحمد صلاح الدين نوح
نائب مدير الامانة الفنية، مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب
جامعة الدول العربية
هاتف: ٥٧٥٠٥١١
فاكس: ٧٦١٠١٧ - ٧٧٩٥٤٦ - ٥٧٤٠٣٣١
ص.ب. ١١٦٤٢ ميدان التحرير
القاهرة - جمهورية مصر العربية

السيد وليم هلسه
مدير مكتب المدير العام
المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري
عضو اللجنة الوطنية الاردنية لبرنامج ادارة التنمية الحضرية في المنطقة العربية (UMP)
هاتف: ٦٣٤٥٩٤ - ٦١٨٠٥٤
فاكس: ٦٢٨٩٣٨
ص.ب. ٢١١٠
عمّان - الاردن

جيم - مشاركون بصفة مراقب

السيدة رنا ابو عودة
مساعد اداري
مكتب اليونيسكو الاقليمي (يونديباس UNEDBAS)
هاتف: ٦٨٢١٨١ - ٦٠٤٢٣٤
فاكس: ٦٨٢١٨٣
ص.ب. ٢٢٧٠
عمّان - الاردن

السيدة وديعه فايز جحا
رئيس دائرة حماية البيئة في محافظة دمشق
وزارة الادارة المحلية
عضو اللجنة الوطنية السورية للتجمعات السكنية
عضو اللجنة الوطنية السورية لبرنامج ادارة التنمية الحضرية في المنطقة العربية (UMP)
هاتف: ٢٢١١٤٠٠
فاكس: ٢٢٢٢٣٧٥
ساحة يوسف العظم
دمشق - الجمهورية العربية السورية

السيدة فهيمة سعد الدين الشاهد
رئيس قسم التخطيط
الهيئة العامة للتخطيط العمراني
وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية
هاتف: ٣٥٤٦١٦٤ - ٣٩٠٩٧٦٧
فاكس: ٣٥٥٦٩٧٨
١ شارع اسماعيل اباطة - القصر العيني
القاهرة - جمهورية مصر العربية

السيد عبد الله فنون
مستشار فني (منظمة المدن العربية سابقاً)
مكتب خاص (حالياً)
هاتف: ٨٨٢٤١٥
فاكس: ٨٨٢٤١٥
ص.ب. ٦٦٧ - ٢٣٠ عمّان ١١١٢٣
الأردن

السيدة جليلة وقاوي
نائب مدير الإدارة العامة للسكن
وزارة التجهيز والسكان
هاتف: ٢٨٥٦٣٨ - ٢٨٨٧٨١
فاكس: ٧٩٦٨١٠
تونس - الجمهورية التونسية

دال - سكرتاريا المؤتمر

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)

السيد عقيل عقيل
رئيس شعبة قضايا وسياسات التنمية الاجتماعية

السيد أنطوان حداد
رئيس قسم المستوطنات البشرية
شعبة قضايا وسياسات التنمية الاجتماعية

السيد رياض تبوني
مسؤول مستوطنات بشرية
شعبة قضايا وسياسات التنمية الاجتماعية

السيد أحمد حموده
رئيس قسم السكان بالانابة
شعبة قضايا وسياسات التنمية الاجتماعية

المرفق : ٢

- جدول الاعمال

الاثنين ٢٣ كانون الثاني / يناير ١٩٩٥

تسجيل المشاركين	١٠ر٠٠ - ١١ر٠٠
جلسة الافتتاح	١١ر٠٠ - ١٢ر٠٠
استراحة	١٢ر٠٠ - ١٢ر٣٠
جلسة اجرائية	١٢ر٣٠ - ١٣ر٠٠
دعوة عشاء	٢٠ر٠٠

الثلاثاء ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٩٥

الجلسة الاولى: ٩ر٠٠ - ١١ر٠٠

- واقع التحضر العربي واتجاهاته وآثاره على
المستوطنات البشرية
رئيس الجلسة: السيد توفيق حجيرة
الدراسات المقدمة: ١- التحضر في العالم العربي
اعداد: د. أحمد حموده
٢- واقع التحضر العربي واتجاهاته
المستقبلية وامتداداته المكانية
وآثاره على المستوطنات البشرية.
اعداد: د. علي فاعور

استراحة ١١ر٠٠ - ١١ر٣٠

الجلسة الثانية: ١١ر٣٠ - ١٣ر٠٠

- الوضع الحالي للمأوى العربي الملائم في المنطقة العربية
رئيس الجلسة: الدكتور محمد عبدالله الحماد
الدراسات المقدمة: ٣- وضع المأوى العربي بين التوفر
والكلفة والملائمة.
اعداد: د. محمد حسين باقر
٤- الاطار المؤسسي والتنظيمي
للمستوطنات البشرية في البلدان
العربية.
اعداد: المهندس جريس حبش

استراحة غداء ١٣ر٠٠ - ١٥ر٠٠

الجلسة الثالثة: ١٦ر٣٠ - ١٥ر٠٠

تقييم ومراجعة سياسات وبرامج تنمية المستوطنات البشرية
والمستوطنات العشوائية

رئيسة الجلسة: الدكتورة هدى صقر

الدراسات المقدمة: ٥- المستوطنات البشرية - السياسات

والبرامج في المنطقة العربية:

استعراض عام.

اعداد: قسم المستوطنات البشرية،

شعبة قضايا وسياسات

التنمية الاجتماعية في

الاسكوا.

٦- المستوطنات العشوائية في البلاد

العربية.

اعداد: د. محمد عبدالله الحماد

استراحة ١٧ر٣٠ - ١٧ر٠٠

مناقشة عامة ١٨ر٠٠ - ١٧ر٠٠

الاربعاء ٢٥ كانون الثاني / يناير ١٩٩٥

الجلسة الرابعة: ٩ر٠٠ - ١٠ر٣٠

التقارير الوطنية للموئل الثاني.

السيد عرفان برادعي

رئيس الجلسة:
استراحة ١١ر٣٠ - ١٠ر٣٠

الجلسة الخامسة: ١٣ر٠٠ - ١١ر٣٠

مشروع الاعلان العربي للمستوطنات

البشرية

السيد يوسف حياصات

رئيس الجلسة:

دعوة غداء ١٥ر٠٠ - ١٣ر٠٠

الجلسة السادسة: لجان العمل	١٥٠٠ - ١٦٣٠
١- لجنة التوصيات المتعلقة بسياسات التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.	
٢- لجنة التوصيات المتعلقة بالتقارير الوطنية للموئل الثاني.	
٣- لجنة التوصيات المتعلقة بمسودة الاعلان العربي للمستوطنات البشرية.	
استراحة	١٦٣٠ - ١٧٠٠
متابعة اجتماعات لجان العمل	١٧٠٠ - ١٨٠٠

الخميس ٢٦ كانون الثاني / يناير ١٩٩٥

الجلسة السابعة:	١١٠٠ - ١٣٠٠
اعتماد التقرير النهائي والتوصيات السيد يوسف حياصات	رئيس الجلسة: